جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

" دور المنظومة القانونية في تأسيس وتطور النظام القضائي الجزائري بعد 60 سنة من الاستقلال "

يوم: 2022/06/09

الرئاسة الشرفية للملتقى

أ.د/ بن طاطة سمير مدير جامعة معسكر

المشرف العام على الملتقى

د/ دباكلة محمد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى

د/ بلخوان غزلان

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

د/ بوداعة حاج مختار

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

د/ سيد علي بن عومر

أهمية الملتقى والإشكالية

لقد كانت الجزائر ملزمة برفع التحدي غداة استرجاع السيادة الوطنية من اجل بناء مؤسسات الدولة تكون في خدمة المواطن في كافة المجالات والقطاعات والتي من أهمها مرفق القضاء، لذلك كان من ضروري تأسيس نظام قضائي جزائري رغم الصعوبات و التحديات التي واجهت بلادنا، فصدر عن الجمعية التاسيسية القانون رقم 62-157 الذي نص على إبقاء العمل بالنصوص السابقة ما لم تتعارض مع السيادة الوطنية ، ثم صدر القانون رقم 63-218 الذي تم من خلاله انشاء المجلس الاعلى ليكون بمثابة المحكمة العليا او محكمة النقض بعد إحالة قضايا المواطنين الجزائريين من محكمة النقض و مجلس الدولة الفرنسيين مع الابقاء على المحاكم الادارية الثلاثة بكل من جزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وبالتالي اعتماد نظام وحدة القضاء على مستوى قمة الهرم نظام القضائي ، و نظام ازدواجية القضاء على قاعدة هرم النظام القضائي. ثم جاء الاصلاح القضائي لسنة 1965 بموجب الامر رقم 65-278 المتضمن التنظيم القضائي الذي اسس فعليا لنظام وحدة القضاء من خلال إلغاء المحاكم الإدارية وإنشاء 15 مجلس قضائيا.

ولقد استمر ذلك إلى غاية دستور سنة 1996 حيث اسس لاعتماد نظام ازدواجية القضاء من خلال انشاء مجلس الدولة كجهة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية والمحكمة العليا كجهة مقومة لأعمال جهات القضائية العادية مع إنشاء محكمة التنازع للفصل في تنازع اختصاص بين الهيئات القضائية الإدارية والهيئات القضائية العادية، والهدف من ذلك هو مسايرة تطور المجتمع الجزائري والتحولات الحاصلة في النظام السياسي والإداري والاقتصادي، وإقرار فكرة التخصص في مجال المنازعات القضائية.

على هذا الاساس صدر القانون العضوي رقم98- 01 متعلق بتنظيم وعمل واختصاصات مجلس الدولة والقانون 98-02 المتضمن المتعلق بتنظيم والعمل والاختصاصات محاكم الإدارية والقانون العضوي 98-03 متعلق بتنظيم والعمل واختصاصات محكمة التنازع .

الا ان ضرورة تعميق الإصلاحات المؤسساتية حتى يواكب النظام القضائي التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والمجتمع الجزائري فرض انشاء الاقطاب القضائية المتخصصة او المحاكم ذات الاختصاص الموسع كما جاء ذلك في قانون الاجراءات الجزائية المعدل سنة 2004 و قانون الاجراءات المدنية و الادارية سنة 2008 و هذا من اجل ان يتكيف النظام القضائي مع نوع جديد من منازعات القضائية خاصة أمام تحديات العولمة الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية والمالية مع الخارج، وأيضا مع ظهور إشكال جديدة من الاجرام لا سيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومختلف الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني.

الا ان المحطة البارزة في اصلاحات الخاصة بقطاع العدالة جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي بادر به السيد رئيس جمهورية، والذي تضمن العديد من الاحكام والمبادئ الدستورية المتمثلة في التكريس الفعلي لاستقلالية السلطة القضائية من خلال الفصل تام بينها وبين السلطة التنفيذية، سواء عبر مراجعة تشكيلة مجلس الاعلى للقضاء، او من خلال توسيع صلاحياته، بالإضافة إلى تكريس دور السلطة القضائية في حماية الحقوق و الحريات واقرار مبدأ التقاضي على درجتين.

لذلك يعمل قطاع العدالة حاليا على مراجعة القوانين المنظمة لسير مرفق القضاء والمتمثلة أساسا في قانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي، والقانون العضوي متعلق بتنظيم وعمل اختصاصات مجلس الدولة، والقانون الإجراءات المدنية والإدارية وغيرها من القوانين حتى تتكيف مع هذه الاحكام و المبادئ دستورية.

ان التطور الذي وصل إليه النظام القضائي الجزائري بعد 60 سنة من الاستقلال والجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل عصرنته و تطويره، والجهود المبذولة حاليا من طرف قطاع العدالة من أجل مراجعة القوانين المسيرة لمرفق القضاء وتكيفها مع الأحكام الدستورية، تفرض علينا من خلال هذا الملتقى العلمي دراسة المراحل التي مرى بها نظام القضائي مع ابراز دور المنظومة القانونية في ذلك:

أهداف الملتقى

- ابراز المراحل التي مرى بها النظام قضائي الجزائري.
- دراسة اهم النصوص القانونية التي ساهمت تطوير نظام القضائي الجزائري.
- دراسة التوجهات الجديدة للنظام القضائي على ضوء التعديل الدستوري سنة 2020.
- ابراز جهود عصرنة مرفق القضاء ورقمنته.

محاور الملتقى

المحور الأول:

تتطور نظام القضائي الجزائري من سنة 1962 الى سنة 1996 (انشاء مجلس الاعلى ، صدور الامر 65-278 متضمن التنظيم القضائي والتعديلات الواردة عليه وعلى قانون الإجراءات المدنية سنة 1971- سنة 1986- سنة 1989- سنة 1990)

المحور الثاني:

تأسيس نظام ازدواجية القضائية في الجزائر بعد دستور سنة 1996 (إنشاء مجلس الدولة، المحاكم الإدارية ، إنشاء محكمة التنازع).

المحور الثالث:

تكيف نظام القضائي جزائري مع متطلبات التطور الاقتصادي و الاجتماعي والإشكال الجديدة للإجرام(إنشاء الأقطاب القضائية المتخصصة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، إنشاء الأقطاب جزائية المتخصصة، إنشاء القطب الجزائي الاقتصادي والمالي، إنشاء قطب جزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجية الإعلام والاتصال، الإصلاحات الخاصة بالمحكمة الجنايات).

المحور الثالث:

جهود عصرنة ورقمنة النظام القضائي الجزائري (التقاضي الالكتروني ، المحاكمة المرئية عن البعد.....).

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية : أ. بوداعة حاج مختار

أ .د دحو مختار	ج معسكر
أ .د بودالي محمد	ج بلعباس
أ.د/ قطاية بن يونس	ج تلمسان
أ.د / شايب صورية	ج بلعباس
أ.د كراجي مصطفى	ج بلعباس
د/ دالي بشير	ج معسكر
د/ بودالي خديجة	ج معسكر
د/ بلخوان غزلان	ج معسكر
د/بختي نفيسة	ج معسكر
د / سيد علي بن عومر	ج معسكر

اللجنة التنظيمية للملتقى

رئيس اللجنة التنظيمية: أ. سيد علي بن عومر

د/ وزقير محمد
د / جبلي بن عومر
د/ سي فضيل
ط. د/ مباركي بسمة
ط.د/بوخاري أسماء
ط.د/ عربي ربيع عبد الحفيظ

شروط المشاركة

- أن يكون البحث ذاصلة بأحد المحاور المرفقة.
- أن يكون البحث أصيلا لم يسبق نشره أو تقديمه في ملتقى آخر.
- تكتب جميع المداخلات بنوع خط Simplified Arabic وبحجم 14 بالنسبة للمداخلات باللغة العربية، أما المداخلات باللغة الأجنبية خط Times New Roman حجم 12، في حين حدود الصفحات يجب ترك 2سم على كل الاتجاهات، ولا تتجاوز 15 صفحة.

- يرسل مع المداخلة ملخص وكلمات مفتاحية باللغة العربية ولغة أجنبية مرفقة باستمارة المشاركة تتضمن اسم ولقب المشارك، الدرجة العلمية، التخصص، الجامعة التي يعمل بها المشارك، العنوان الإلكتروني، رقم الهاتف ، عنوان محور المشاركة.

محطات هامة

- ✓ يشترط في البحث الأصالة والجدية واحترام معايير المنهجية العلمية المتعارف عليها
- ✓ أن لا يكون البحث المقدم قد سبق نشره أو المشاركة به من قبل، وأن يتوافق مع محاور الملتقى
- ✓ الآجال التنظيمية:
  1. أخر آجال استقبال المداخلات يوم 2022/05/25
  2. آخر أجال لرد اللجنة العلمية يوم 2022/06/01
- ✓ ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني للملتقى :

h_ mokhtar.boudaa @univ-Mascara.dz